

العمل التحضيري / التفكير	تنبيهات منهجية
<p>البعد الصيغي (مساءلة صيغة السؤال).</p> <p>- يصرّح الموضوع بوقفين: موقف ينفيه و آخر يثبته. ليطلب في الأخير إبداء الرأي في ذلك.</p> <p>- يتضمن نص الموضوع أطروحة (موقفا) منفيًا أو مرفوضًا هو ما نسميه بالأطروحة المستبعدة: " ليس الكوني ما ننقذه". و هو ما يتوجب تحليل دلالاته و أبعاده، و مخاطره. إذا ما دام هذا الكوني محل استبعاد فلا بد أنه مرفوض: سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و فلسفيا (إيتيقا).</p> <p>- يتضمن نص الموضوع أطروحة (موقفا) مثبتا: " هو – الكوني – ما علينا إنقاذه". حيث يدعونا الموضوع إلى تحديد شروط الكوني المنقذ إن على المستوى التواصلّي أو القيمي. ليظهر الكوني في أبعاده الإنسانية و الفلسفية .</p> <p>← في الخطوة الأولى من العمل فننقذ أنفسنا من الكوني .</p> <p>← أما في الخطوة الثانية من العمل فننقذ الكوني ممن يريد التلاعب به و بمصير الإنسانية.</p> <p>- تقتضي هذان الخطوتان إنجاز ثلاثة هي النقاش لتحديد المكاسب والحدود. (إذ يطلب الموضوع إبداء رأينا).</p>	<p>- يساعد تحديد صيغة السؤال على ضبط أطروحاته المعلنة أو المضمرّة.</p> <p>- كما تمكّن من ضبط مراحل التخطيط و مراحل المقال.</p> <p>- يجب التمييز بين الصيغ المختلفة للأسئلة حتى نقف على خصوصية كل واحد منها و على مقدار طرفاته.</p> <p>- كل مقال فلسفي يقتضي تحليلا و نقاشا.</p> <p>- تحديد رهان الايتيقي والوقوف على مدى راهنية المشكل المطروحة من شروط المقال المتميّز.</p> <p>- تحديد المفاهيم حسب السياق هو ما يمكن من استشكالها في صميم المسائل المطروحة للبحث و التحليل..</p> <p>- يجدر تحديد المعني في السياق و في علاقتها المتصادية: لا نحدد الكوني وحده بل: ليس الكوني ... ثم هو - الكوني - ما علينا ... بما يجعل المفاهيم تؤشر عن إشكاليات فلسفية من صميم الموضوع.</p>
<p>البعد المضموني: (مساءلة مفاهيم الموضوع).</p> <p>- المفهوم الأول و المركزي في الموضوع هو: الكوني. إذ هو مدار الحديث في مرحلة الاستبعاد و في مرحلة الإثبات و في مرحلة التقييم.</p> <p>- يتعيّن تحديد دلالة الكوني سلبيا: على أنه الكوني العولمي الساعي إلى الهيمنة على الأفراد و الشعوب و الثقافات. و تحديد دلالة الكوني المؤكّد (المثبت): على أنه النداء الايتيقي الكافل للحوار و الاعتراف المتبادل بين الثقافات و المفضي إلى إرساء عقلانية اقتصادية وإنصاف اجتماعي.</p> <p>- يساعد الانتباه إلى عبارة: " ليس الكوني " على تحديد هذا الكوني المستبعد بكل مظاهره و مخاطره و تبعاته.</p> <p>- و يساعد الانتباه إلى عبارة " هو ما علينا إنقاذه" على تحديد هذا الكوني المنشود حيث يتمّ كشف الخلط بين العولمة و الكوكبية التي تظهر بمظاهر الكوني، و الكوني بوصفه الأفق الإنساني و المأل الايتيقي المساعد على تجنب خطر الانغلاق على الذات و خطر الهيمنة أو الوقوع في الهيمنة.</p> <p>- يقتضي هذا الاشتغال على المفاهيم إبراز النتائج و التبعات والرهانات من مسار التحديد السلبي للكوني و مسار التحديد الإيجابي للكوني . كما يقتضي تحديد المرجعيات الفلسفية و غير الفلسفية (العلم، التقنية، الاقتصاد، الفنون) اللازمة لذلك: ليفي شتراوس، بوديار، موران، هدنقتون، هايرماس، فوكو ياما، تايلور (...).</p> <p>- المرجعيات الفلسفية هي أطر للتفكير، و هو موقف؟ أو أطروحات (وجهات نظره أو حلول) تستدعي انطلاقا من مسار بحث. فنحن من يفكر فيها أثناء طرق الموضوع.</p>	<p>- المرجعية الفلسفية أو غير الفلسفية لا تقوم مقامنا في التفكير، لأي لا تفكر عنا.</p> <p>- هي مواقف تأثت بها بحثنا</p>

العَمَلُ التحضيري / التفكير	تنبيهات منهجية
<p>البعد الإشكالي (بناء الإشكالية المركزية و فروعها).</p> <p>- يمكن صياغة الإشكالية بالتساؤل عن الكوني و عن منزلته اليوم و عمّا إذا كان فعلا بمثابة الخطر المهدد لنا بما يقتضي الوقوف على مخاطره و على كيفية التصدي لها. أم أنه يمكن العمل بصورة مشتركة مع الآخرين لإنقاذه و هو ما يقتضي أيضا البحث في شروط عملية الإنقاذ و آلياتها هذه و النظر في نتائجها و في تبعاتها على الإنسانية بوجه عام.</p> <p>- أنذاك يمكن تحديد الإشكاليات الفرعية بوصفها خطوات بحث و الحرص على حسن تبويبها.</p> <p>- الإشكالي هو الفلسفي بامتياز ، إذ ينتج مسارا من التأمل – التفكير – الحر و الفردي المستند إلى قواعد منهجية و إلى قواعد منهجية و إلى مرجعيات فلسفية، فأشكلة الكوني في هذا الموضوع هو تقليب النظر فيه من جهة إنقاذ أنفسنا منه أولا و من جهة إنقاذه هو ثانيا و من جهة تقييمية ثالثا.</p>	<p>- في لحظة الأشكالية نتمكن من الجمع بين مساري التقصي : الشكلي و المضموني. إذ نكون على مستوى قراءة فلسفية بأتم معنى الكلمة.</p> <p>- طريقة صياغة الإشكالية: الصيغة الإميه، أو التعاقدية تهيء لمسار البحث في المقال.</p> <p>- الإشكالية هي بنية أسئلة تعبر عن إحراج و عن توتر فكري. منطلقها الحيرة و الاندهاش و منتهاها البحث و التقصي و المساءلة و الاستئناف (القول) و المراجعة و النقد و التقويم. وهي كلها آليات تفكير.</p> <p>- اختيار فروع الإشكال و تبويبها لتعد إلى مسار البحث في التخطيط و المقال.</p>

العَمَلُ التحضيري / التخطيط:

I - المقدمة :

أ – التمهيدي : بالإشارة إلى ما يرتبط بمفهوم الكوني من غموض دلالي بما يجعل العلاقة به ملتبسة تتراوح بين رفضه والحنر منه من جهة والإقبال عليه وشنده من جهة أخرى.

- كما يمكنه الانطلاق من التعارض الذي تعيشه الإنسانية بين ما تعلن عنه على مستوى الخطاب من دعوة إلى الحوار والانفتاح على ثقافة الآخر و بين ما يتضمنه واقع العلاقات بين الدول والشعوب من نزوع إلى الانغلاق والعنف والتعصب مما يضطرنا إلى التساؤل عن دلالة الكوني وعن الموقف الذي يتوجب اتخاذه منه.

ب - طرح الإشكال وذلك بالتساؤل مثلا :

- إمكانية أولى :

ما دلالة الكوني وما قيمته؟ أهو خطر يتهدنا مما يستوجب مقاومته أم هو على النقيض من ذلك أفق ومطلب يتعين علينا المراعاة عليه إنقاذا للإنسانية؟ ألا يمكن أن تكون المراعاة على الكوني تعلقا بهم علينا الحذر منه؟

أي موقف يجب اتخاذه من الكوني ؟ هل يتعين اعتباره خطرا يتههدنا ويتوجب علينا مقاومته أم يمكن أن نعتبره مطمحا علينا تحصيله من التشويه والترفيف؟ وهل من سبيل إلى تجلوز هذه المراوحة بين الرفض والقبول؟

II - الجوهر :

* القسم التحليلي :

(1) يتعين على المترشح تحليل الأطروحة المستبعدة القائلة بأن الكوني هو ما يجب أن ننقذ أنفسنا منه وذلك بـ:

- تحديد دلالة الكوني من جهة كونه عولميا يقوم في أساسه على إرادة الهيمنة وإدماج كل الثقافات في ثقافة واحدة تنفي الاختلاف وتفرض نمودجا على كل الإنسانية (محو الفوارق، خلق التشابه، سيادة رأس المال...)

- بيان مخاطر العولمة وتهديدها للإنساني في مجالات مختلفة:

* الإقتصادي : فرض نموذج اقتصادي رأسمالي متوحش والانزياح بدلالة الكوني إلى العولمي، واختزال وحدة الإنسانية في وحدة السوق الاقتصادية.

* الإيتيقي : سيادة منطق المنفعة / سلعية القيم.

* السياسي : تهديد السيادة الوطنية وتكريس تبعية الدولة المحلية.

* الثقافي : تهديد بطمس الهوية وتكريس الانبئات الثقافي وتفجير الإنساني بخلق التماهي.

← ينتهي المترشح إلى استنتاج أن دلالة الكوني بهذا المعنى تمثل خطرا يستوجب الحذر ويستدعي إنقاذ الإنسانية منه.

ملاحظة : يتعين على المترشح تحديد دلالة الإنقاذ سياقيا بما هو تدخل فاعل لمواجهة أزمة تخترق الوجود الثقافي والحضاري للإنسانية.

(2) دواعي الاستبعاد:

- بيان قيام هذا الموقف على خلط بين مفهومي الكوني والعولمي.

- بيان تداعيات الخلط بين الكوني والعولمي على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية وهو خلط علينا أن ننقذ الإنسانية منه ويستوجب إعادة التفكير في دلالة الكوني.

(3) تحليل الأطروحة المثبتة القائلة بأن الكوني هو ما علينا إنقاذه وذلك بـ:

- تحديد معنى الكوني بما هو نقطة تقاطع والتقاء الخصوصيات توحيدا للتنوع وإنقاذا للإنسانية من وحدة تتأسس على الانغلاق وليس على الانفتاح المثري للتجربة الإنسانية.

- فهم الكوني بما هو توجه ونداء إيتيقي يؤصل وجودا أفضل للإنسانية دون سقوط في نمط ثقافي بعينه أو في منطق انبهار بما تحقق ضمن مسار العولمة.

- بيان شروط إنقاذ الكوني (اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإيتيقيا: إيتيقا الحوار، الدفاع عن قيم كونية، الإعراف بحق الاختلاف الثقافي والتنوع، إرساء علاقات اقتصادية تقوم على العدالة والإنصاف...).

ملاحظة يمكن للمتشرح أن يفهم دلالة الكوني الذي يجب أن ننقذ أنفسنا منه على أنه الكلي الذي ينفى التنوع، ويبني تحليله وفق هذا الفهم.

- توفر ثقافة فلسفية مع حسن توظيف المرجعيات الفلسفية (كلود ليستراوس - بودريار - موران - هيرماس - تايلور...)

النقاش :

أ - المكاسب :

- تثمين ما يتضمنه الموضوع من كشف لواقع الخلط بين الكوني والعولمي وفك الارتباط بينهما.
- تثمين ما يفترضه نص الموضوع من تجاوز لوهم اعتبار الانغلاق على الخصوصية حلا لمواجهة مخاطر العولمة.

ب - الحدود :

- إنقاذ الكوني من المخاطر التي تتهدده يمكن أن يكون مطلباً طوباوياً في واقع محكوم بمنطق القوة والهيمنة.

- قابلية توظيف مطلب الكوني لأهداف إيديولوجية واستعمارية.

- سهولة الفصل بين العولمي والكوني لا تتحقق إلا على الصعيد النظري.

- تثمين الرهان الإيتيقي للموضوع من جهة تأكيده على ضرورة إنقاذ الكوني من المخاطر التي تتهدده.

- الانتباه إلى ضرورة تجاوز تحديد الموقف من الكوني على أساس ثنائية الخطر والمطلب.

- بيان راهنية المشكل على اعتبار أن أزمة الكوني هي نتيجة لسيطرة العولمة، أو نتيجة الانغلاق والتفوق باسم الحفاظ على الهوية والخصوصية.

III - الخاتمة:

بناء موقف من المسألة المطروحة وفق ما تم تناوله من مقاربات في جوهر الموضوع.

العمل التحضيري	تنبيهات منهجية
<p>البعد الصيغي : (مساءلة صيغة السؤال).</p> <p>- ورد الموضوع في شكل سؤال: هل من عيش..؟ فهو يتساءل بشأن فرضية: هل من..؟ أي يتساءل عن فرضية العيش المشترك.</p> <p>- سؤال الموضوع: يبحث في فرضية العيش المشترك . و نحن نسأله لماذا يبحث في ذلك. لأن هناك عوائق للعيش المشترك أو مخاطر للقاء الآخر المختلف. أم لأنه توجد شروط لمثل هذا العيش.</p> <p>- مساءلة صيغة السؤال: ما العيش المشترك و ما أهميته أو قيمته أو دوره؟ ما معوقات العيش المشترك؟ أهو الإقصاء أم الرفض أم الهيمنة أم التفاوت الاقتصادي والعلمي و التقني، أم التفاوت الاقتصادي والعلمي و التقني، أم غياب الشروط اللازمة لذلك. ما هي شروط العيش المشترك مع الآخر المختلف. و ما السبيل إلى تحقيقها؟</p> <p>- بعد مساءلة صيغة الموضوع، نحصل على خطوات ثلاثة للإجابة : تحديد العيش المشترك، تحديد عوائقه و تحديد شروطه.</p> <p>- لا يفترض السؤال أية أطروحة مثبتة أو مستبعدة لذا يتطلب مسار بحث على النحو التالي: إمّا: تحديد دلالة العيش المشترك فمعوقاته ثم شروطه. أو: الانطلاق من المعوقات، فالدلالة ثم الشروط.</p>	<p>-لا يتضمن الموضوع السؤال عادة أية أطروحة مثبتة أو منفية.</p> <p>- مساءلة السؤال تقضي إلى النظر في مبررات طرحه و في معناه ثم في شروطه إمكانه أو في نتائجه واستتبعاته.</p> <p>- صيغة السؤال و أدواته: هل ، تدعونا إلى التفكير في أسباب طرحه و في النتائج المترتبة عنه.</p> <p>- تحديد المبررات و تحديد النتائج و الاستتبعات هي من صميم السؤال.</p> <p>- لا وجود لسؤال فلسفي دون مبررات أو دون مسلمات ضمنية .</p> <p>- مسلمة هذا السؤال هي الإقرار بصعوبة العيش المشترك مع الآخر المختلف ممّا يتطلب النظر فيها: المعوقات ثم الانتهاء إلى الشروط. شروط الإمكان.</p> <p>- يتم تحديد المفاهيم حسب السياق الإشكالي و التساؤلي الذي وردت فيه.</p> <p>- تحديد دلالة العيش المشترك يتم في سياق العلاقة بين الأنا و الآخر من جهة و في سياق المعوقات المانعة و الشروط اللازمة لمثل هذا العيش المشترك.</p>
<p>البعد المفهومي: (مساءلة مفاهيم السؤال).</p> <p>- المفهوم الأول و المركزي في هذا الموضوع هو: العيش المشترك – و هو في الحقيقة (زوج مفهومي). إنه كيفية وجود فيها من الاحترام للذات و من الانفتاح على الآخر و من الاعتراف المتبادل.</p> <p>- تحديد دلالة هذا المفهوم في السياق يفتح على: تحديد دلالة الأنا و الآخر والوقوف على دلالة المغايرة . و على تبادل المواقع بين الأنا و الآخر ضمانا لديمومة ما هو مشترك.</p> <p>- إن الاشتغال على دلالة العيش مع يرتبط بمساءلة سياق المفهوم : و هو فرضية العيش المشترك بما يتطلب الاشتغال على شروط الفرضية و نتائجها .</p> <p>← تحديد معوقات العيش المشترك.</p> <p>← تحديد شروط العيش المشترك و نتائجه.</p> <p>- عند تحديد معوقات العيش المشترك تستدعي مفاهيم محاذية: الكوكبي، العالمي،</p>	<p>- يحدد المرجعية الفلسفية انطلاقا من السياق الإشكالي.</p> <p>- تتم مساءلة ضمنيات السؤال للوقوف على رهاناته و على</p>

تبعاته.	العولمي، التفاوت الثقافي، الصراع الثقافي و غيرها. - عند تحديد شروط العيش المشترك تستدعي مفاهيم محاذية من قبيل: التواصل، الحوار ، الثقافة، المواطنة الكونية، علاقات التجاور، الأساس القيمي لعلاقة الأنا بالآخر ضمن العيش المشترك. وهي مفاهيم يتم التعامل معها حسب السياق.
---------	---

العمل التحضيري	تنبيهات منهجية
<p>البعد الإشكالي: (تحديد الإشكالية المحورية و فروعها).</p> <p>- يمكن صياغة الإشكالية بالتساؤل عن علاقة الإنسان بالإنسان (فرديا و مجتمعا)، وعن مقومات العيش المشترك مع الآخر المختلف بمساءلة المعوقات التي قد تمنع مثل هذا العيش إن على مستوى القيم المشتركة أو على مستوى الذات أو الآخر. وبالحث عن سبل هذا العيش و مقوماته.</p> <p>يلي ذلك:</p> <p>- يتم تبويب خطوات البحث في شكل أسئلة مرتبة و منظمة تعكس خطة عمل يتم الإفصاح عنها و احترامها ضمن المقال و الإيفاء بها من ناحية أخرى.</p>	<p>- يساعد التقصي المنجز في التحديد الصيغي و في التحديد المفهومي على صياغة الإشكالية المحورية وفروعها.</p> <p>- تعبّر الإشكالية عن الإحراج الأساسي في المقالة و عن مسارات البحث فيه .</p> <p>- بناء فروع الإشكال و ترتيب تواترها و نظامها يساعد في تصور لحظات التفكير ومسار المساءلة و لحظات استئناف القول فيما يتم التوصل إليه و نقاط وضع النتائج.</p> <p>- نظام رصد الإشكال وفروعه هو مسار من البحث والتفكير الفردي الحرّ. وهو اختبار لقدرات التلميذ في التفكير والتأليف و الإدماج.</p> <p>- هناك تساقق بين بناء التفكير و محاوره المفكرين والفلاسفة و اللقاء بهم، على صعيد المشكل المطروح.</p>

العمل التحضيري / التخطيط:

I - المقدمة :
<p>أ – التمهيد : يمكن للمترشح أن يمهد للموضوع بالإشارة إلى:</p> <p>- إمكانية أولى: التعارض المتمثل في واقع الاختلاف من جهة وضرورة العيش معا من جهة ثانية.</p> <p>- إمكانية ثانية: الطابع الملتبس لعلاقة الإنسان بالإنسان الذي يتجلى في التردد بين اعتبار الآخر</p>

عدواً ينبغي الحذر منه أو التعامل معه بما هو شرط إمكان وجوده.

إمكانية ثالثة: التوتّر القائم بين نزعة الأنانية والتمركز على الذات وبين مطلب الانفتاح على الآخر باعتباره من مستلزمات العيش المشترك.

ب - طرح الإشكال وذلك بالتساؤل :

- إمكانية أولى: ما هي مقومات العيش المشترك وما هي مقتضياته، وهل يعتبر الآخر شرطاً من شروط إمكانه أم عائقاً يحول دونه؟

- إمكانية ثانية: أيّ معنى للآخر المختلف، وعلى أيّ نحو تنتظم علاقتنا به؟ هل من جهة كونه شريكاً أم من جهة كونه عائقاً لإمكان العيش المشترك؟

II - الجوهر :

يطالب المترشّح بالاستغلال على سؤال الموضوع وفق التمشّي التالي:

لحظة أولى : في إبراز أهمية العيش المشترك ، وذلك بـ:

- بيان دلالة العيش المشترك بما هو كيفية وجود تقوم على الانفتاح على الآخر والاعتراف به، أو بما هو تفاعل مع الآخر على نحو يضمن الاعتراف المتبادل والتفاهم أو بما هو إضفاء المعنى الإنساني على اللقاء بالآخر.

- بيان دلالة الآخر : بما هو أنا آخر أو خصوصية ثقافية مغايرة.

- تحديد دلالة الاختلاف بما يفيد نفي التماثل دون استبعاد التشابه في السياق البيئذاتي أو الثقافي.

ملاحظة: يكتفي المترشّح بالاستغلال على دلالة المفاهيم في أحد السياقين وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.

- بيان أهمية العيش المشترك

أ- في مستوى علاقة الأنا بالآخر:

- تأكيد أهمية حضور الغير والتفاعل معه أو أهمية العلاقة البيئذاتية في إثبات الإنية أو تشكيلها أو الوعي بها وتحرير الأنا من الأنانية أو العزلة.

ب- في مستوى العلاقة بالآخر الثقافي:

- إبراز أهمية الثقاف في التحرر من الأحكام المسبقة التي تجعل من الآخر الثقافي عدواً أو متوحّشاً.

- تأكيد ما يترتب عن اللقاء بالآخر من إثراء مؤسس للعيش المشترك.

- التخلّص من فكرة المركزية الثقافية بإبراز أهمية التفاعل بين الثقافات.

- تأكيد قيمة العيش المشترك في تشكيل كوني إنساني يقوم على النظر إلى الهوية الإنسانية بما هي هوية مركبة.

لحظة ثانية: في معوقات العيش المشترك

- بيان ما يهدّد الواقع الإنساني من تنكّر لحقّ الاختلاف وذلك في مجالات عدّة:

- المجال الوجودي: هيمنة نزعة الأناة والفرادنية أو الحذر والخوف من المختلف وعدم الأطمئنان إليه.
 - المجال الثقافي: ادعاء المركزية الثقافية أو الاعتقاد في التفاضل بين الثقافات أو سيادة منطق الصدام والنزوع إلى الهيمنة.
 - المجال السياسي والاجتماعي: تجدر نزعة احتكار وسائل القوة والامتيازات.
- يستخلص المترشح أن جملة هذه المعوقات تجد في العولمة تعبيراً أقصى عنها وتكريساً لها.
- ملاحظة:** يكتفي المترشح بالاشتغال على أحد المعوقات وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.

لحظة ثالثة: في شروط إمكان تحقيق العيش المشترك

- الوعي بأنّ الإنسان مهما بدا غريباً عن الإنسان فهو شبيهه على الدوام.
 - التأكيد على أنّ الاختلاف لا ينفى وجود قيم مشتركة أو مصير مشترك.
 - التأكيد على أهمية الحوار بما هو قوام العيش معاً.
 - تأكيد قيمة المواطنة محلياً وعالمياً وما تقتضيه من فضاء سياسي كوني، ضامن لقيم الحقّ والحريّة والمساواة.
 - استبدال العلاقات القائمة على المصالح بأخرى أساسها القيم في بعدها الإنساني والتي تضع في اعتبارها المصالح.
- ملاحظة أولى:** يكتفي المترشح بشرطين وإن زاد عن ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.
- ملاحظة ثانية:** يكتفي المترشح بالاشتغال على سجل واحد (الانطولوجي أو الانتروبولوجي) وإن زاد عن ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.
- ملاحظة ثالثة:** يمكن للمترشح أن يتخير تمثيلاً مغايراً كأن ينطلق من إبراز المعوقات لينتهي إلى بيان أهمية العيش المشترك وشروط إمكانه.

- توفر ثقافة فلسفية مع حسن توظيف المرجعيات الفلسفية (ريكور - كلود ليفي ستراوس - هابرماس - تايلور...)
- الكشف عن المسئلة الضمنية للسؤال ببيان صعوبة إدارة الاختلاف.
- بيان راهنية مسألة التفكير في العيش المشترك بعد تنامي النزعات الأصولية النابذة للآخر.
- التفطن إلى رهان سؤال الموضوع المتمثل في تقييد الاختلاف.

III - الخاتمة:

بناء موقف من المسألة المطروحة وفق ما تمّ تناوله من مقاربات في جوهر الموضوع.

العمل التحضيري/ التفكيك	تنبيهات منهجية
<p><u>استخراج شبكة المفاهيم و تحديدها سياقيا:</u></p> <p>- يتضمن النص مجموعة من المفاهيم الأساسية: العقد الاجتماعي ، سيادة الدولة، الشرعية، الإنصاف ، المساواة، الحرية، المواطنة، الخير العام.</p> <p>- يجب تحديد هذه المفاهيم حسب السياق الذي ترد فيه ضمن النص بحيث نضمن اشتغالا سليما عليه: مفهوم العقد الاجتماعي ينفي عنه الكاتب الدلالة السلبية التراتبية المفضية إلى الاستبداد و يعطيه دلالة تضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات . بما يجعل سيادة الدولة تجسيدا للإرادة العامة. و هكذا يمكن تحديد سائر المفاهيم (انظر التخطيط).</p> <p>تحديد شبكة المفاهيم في النص له علاقة وطيدة بالبنية المنطقية للنص. أي أن مسار بناء الأفكار له علاقة بمسار بلورة الحجج الفلسفي.</p> <p><u>تحديد الروابط المنطقية و بلورة مسار الحجج، و تحديد الأطروحات:</u></p> <p>- يعلن روسو أن أطروحته في النص منذ مطلعها: حيث يحدد السيادة بوصفها قائمة على العقد الاجتماعي و باعتبارها تحقق المساواة بين المواطنين في الحقوق و في الواجبات. و يعمل الكاتب على البرهنة عليها على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التمييز بين السيادة القائمة على الاستبداد و السيادة الناجمة عن اتفاق حر بين مواطنين. • إنجاز تعريف للعقد الاجتماعي. • إبراز مزايا السيادة التي تساوي بين الجميع و التي يفرضي إليها العقد. <p>- الحجج القائم في النص يعتمد تعريفيين : الأول للعقد الاجتماعي، و الثاني للسيادة في شكل إجابة عن سؤال و الثالث: في شكل نتيجة لكامل مسار النص يحدد فيه الكاتب مزايا السيادة و خصائصها.</p> <p>- في النص تعريف مستبعد لسيادة الدولة و آخر مثبت هو مدار النص بأكمله.</p> <p>- الأطروحة المثبتة في النص هي تعريف للسيادة المبنية على العقد والمحقة للمساواة بين المواطنين.</p>	<p>- يجدر قراءة النص مرارا حتى تتمكن من فهمه بصورة شمولية.</p> <p>- يمكن أن نبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية لكن عندما نفهم ضمن شبكة علاقات يكون لكل مفهوم دوره في إنتاج المعنى و في بناء الإشكاليات الفلسفية.</p> <p>- الروابط المنطقية هي حلقات الوصل/ الفصل بين مختلف مراحل المحاجة الفلسفية في النص.</p> <p>- تعيين هذه الروابط من شأنه أن يساعد على إدراك مفاصل النص و تحديد خطوات الحجج فيه.</p> <p>- الروابط المنطقية في هذا النص غير هامة لأن الحجج الفلسفي استند فيه إلى تعريفات (حجاج بالعرف). - الوقوف على دلالات المفاهيم يساعد على فهم حركية النص .</p>
<p><u>ضبط الإشكالية المحورية و فروعها.</u></p> <p>- التساؤل عن أسس السياسة و عن شروط استيفائها للمواطنة و عما إذا كان العقد الاجتماعي قادرا على ضمان عدم التعارض بين السيادة و المواطنة.</p> <p>- يلي ذلك يمكن تحديد فروع الإشكالية بالنظر إلى لحظات الحجج دون التغافل عن تقييم النص.</p>	<p>- صياغة الإشكالية و فروعها بما يستوفي الاشتغال على مفاهيم النص.</p> <p>- الانتباه إلى ضبط سؤال يفرضي إلى المناقشة.</p>

- مسار الأسئلة هو مسار
الحجاج في النص.

العمل التحضيري / التخطيط:

المقدمة:

التمهيد :

- **إمكانية أولى:** يمكن الانطلاق من التعارض القائم بين ما تسنّه الأمم من تشريعات قانونية لحسن تصريف الشأن العام و ما نلاحظه في الممارسة السياسية من انتهاكات ونيل من حقوق الأفراد، ممّا يستدعي التساؤل عن الحكم السياسي الشرعي.
- **إمكانية ثانية:** الإشارة إلى معضلة الوضع السياسي للإنسان الذي يجمع بين الحاجة إلى الأمن والتنظيم، والحرص على إبقاء الحقّ في الحرية والمساواة بين البشر.
- **إمكانية ثالثة:** يمكن الانطلاق مما تشهده بعض المجتمعات المعاصرة من ثورة ضد أشكال الاستبداد السياسي وما يقتضيه من تساؤل عن شروط الحكم السياسي وأساسه.

طرح الإشكالية:

- * **إمكانية أولى:** إذا كان يمكن للسيادة أن تنقلب إلى استبداد ينفي المواطنة فما هو الأساس الذي يجب أن تنبني عليه؟ وإذا كان العقد الإجتماعي هو الأساس الشرعي لهذه السيادة فما هي شروط هذا العقد وبأي معنى وإلى أي حد يكون ضامنا لحل التعارض بين السيادة والمواطنة؟
- * **إمكانية ثانية:** ما هي الأسس الضامنة لأن تكون سيادة الدولة سيادة مشروعاً؟ هل تتمثل في علاقة تراتبية بين صاحب السيادة والرعية أم في تعاقد اجتماعي يضمن للجسم الاجتماعي تحقيق قيم المساواة والمواطنة والحرية؟ وهل يكفي العقد الاجتماعي بمفرده لتحسين الأفراد من خطر الاستبداد؟

القسم التحليلي

I. تحليل الأطروحة الواردة في النص والقائلة بأن السيادة القائمة على العقد الاجتماعي هي الضامنة لتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والمحقة للخير العام وذلك بـ:

1. تحديد دلالة سيادة الدولة وذلك عبر التمييز بين :

أ- دلالة مستبعدة : السيادة بما هي علاقة تراتبية مجسدة للمساواة والاستبداد

ب- دلالة مثبتة : السيادة بما هي اتفاق يتأسس على العقد الاجتماعي فيضمن بذلك المساواة والحقوق .

2- تحليل فكرة العقد الاجتماعي بما هو أساس السيادة وذلك بـ :

أ- التوقف على دلالة العقد الاجتماعي باعتباره تنازلاً إرادياً عن الحقوق الطبيعية لاكتساب حقوق مدنية في سياق تحقيق سيادة تجسد الإرادة العامة .

ب- إبراز خصائص السيادة بما هي اتفاق قاعدته العقد الاجتماعي :

✓ الشرعية : هي السمة التي تجعل المواطنين يقبلون بسلطة القوانين والامتثال لها من جهة أنهم

المنشئون للإرادة العامة، مصدر السيادة.

✓ الإنصاف : السيادة المؤسسة على العقد تجسد تنازلا غير مجحف بما أنه تنازل بنفس القدر من قبل الجميع .

✓ المتانة : والمتمثلة في كون السيادة تضمنها القوة العمومية والسلطة العليا .

3- مزايا السيادة بما هي اتفاق مؤسس على التعاقد :

✓ المساواة : بما هي تجسيد لما تتضمنه المواطنة من تساوي في الحقوق والواجبات وبما هي تعبير عن علوية القانون وتساوي الجميع تجاهه . وبما هي ضامنة لإنشاء وحدة سياسية عضوية تجعل القانون في خدمة العدالة . وبما هي قطع مع التصنيف التفاضلي بين البشر .

✓ الحرية : طاعة القوانين بما هي التزام يمليه العقد الإجتماعي تحرر الإنسان من الخضوع لسلطة الإنسان وتعبّر عن الحرية في إطار الإمتثال للقانون

✓ النفع أو الخير العام : السيادة المؤسسة على التعاقد لا تخدم المصالح الفردية للحكام أو المحكومين بقدر ما تهدف إلى تحقيق الخير العام .

ينتهي الترشح إلى إبراز أن هذا التصور للسيادة بما هي اتفاق مؤسس على العقد الإجتماعي

يلغي التعارض بين مقتضيات السيادة ومتطلبات المواطنة.

- توظيف جيد للمرجعيات الفلسفية : (روسو، هوبس، اسبينوزا أرسطو، ريكور...).

المناقشة :

المكاسب :

- محاولة إيجاد حلّ للمعضلة القائمة بين الخضوع للقوانين و الحرية.
- تأسيس مواطنة تُحرّر الإنسان من الحكم الاستبدادي وتضمن الكرامة للجميع.
- جعل الشأن السياسي شأننا إنسانيا.
- تجاوز ثقافة الخضوع والتأسيس لثقافة المشاركة في الشأن العام .

الحدود :

- بيان أن واقع الممارسة السياسية الذي يحكمه مطلب النجاعة عادة ما يعيق إحترام القيم الحقوقية ذات الدلالة الكونية والإيتقية .
- إظهار نسبية التصور الروسي المجرد للسيادة بسبب ميل صاحب السيادة إلى إبتزازها واستعمالها بشكل مفرط يحولها إلى تسلط .
- نقد فكرة الحق واعتبار أن الدولة قوة هيمنة مهما ادعت دفاعها عن الحريات .
- الكشف عن المسلمات الضمنية لأطروحة النص ببيان نقد روسو للحكم الاستبدادي والتأكيد على طابعه اللامعقول .
- الانتباه إلى دعوة الكاتب الضمنية إلى ضرورة تأسيس نظام حكم ديمقراطي يراهن على الحرية والمساواة .
- بيان الحاجة إلى التفكير في راهنية الطرح الروسي لمفهوم السيادة على ضوء مستجدات الواقع اليوم .

III - الخاتمة:

بناء موقف من المسألة المطروحة وفق ما تمّ تناوله من مقاربات في جوهر الموضوع.